بين قضايا الحقيقة وبين قضايا المسؤولية الأخلاقية والسياسية؛ وثانياً، إنّ الطرح القائل (وهذا يناقض بودريار ومابعد الحداثة عموماً) بأنّ ثمة حقائق تحدد الكيفية التي تقف فيها الأشياء في الواقع ـ من بينها الحقائق التاريخية ـ هي ليست مجرّد اختلاقات تفرزها هذه اللعبة اللغوية أو تلك، هذا الخطاب أو ذاك، هذا الشكل السردي من التمثيل أو غيره؛ وثالثاً، إنّ الفهم الذي يجد أنّ "أفكار العقل" ـ كما تتجسّد مثلاً في مغامرة جماعية من مثل الأمم المتحدة ـ تنوجد ليس فقط في حيّز التخيّل "المتسامي" المفرّغ من أية مصداقية أو حضور في العالم الحقيقي ، بل يمكن دائماً أن تطبّق على حالات معينة (من مثل سلوك الولايات المتحدة و"التحالف" في حرب الخليج) عبر محاولة تكريس حيثيات الخطأ والصواب في المسألة. بالطبع، طروحات كهذه ستكون دائماً مفتوحة للنقاش، ليس فقط بخصوص عدالتها ضمن ما تقتضيه القيم والمبادئ المترتّبة، بل أيضاً ـ وغالباً ـ ضمن منظور الحقيقة التاريخية أو الواقعية ـ الوثائقية. اذن، سوف تظلّ الآراء منقسمة بلا شكّ حيال ماحدث بالفعل عند منعطفات مفصلية قبل وخلال وبعد فترة المجابهات العلنية في الخليج، وحيال فيما إذا كان يمكن تبرير نشاطات مختلفة في ضوء الدليل المتوفّر. لكنّه خطأ واضح ـ خطأ فلسفي أساسي ـ أن تفترض أنة مجرّد أنّ شروطاً كهذه تكون قابلة للأخذ والردّ، أو لأنّ أية محاولة لحسم القضية بين فرق المناهضين للحرب والمناصرين لها هي أمرٌ بعيد المنال على الأرجح الآن (إذا لم نقل دائماً) فإنّ هذا يرتّب علينا **بالتالي** الخروج باستنتاج واضح والتسليم بأنّ الحقيقة في مسائل كهذه هي بكلّيتها مستحيلة التحقّق. ذلك أنّ القضية لتوّها ـ كما حاولت أن أُظهر سابقاً ـ تتلخّص بأنّ بعض الأكاذيب قد تمّ فضحها، وأنّ بعض حيل الدعاية قد كُشفت على حقيقتها، وبعض أشكال الخطاب التبريرية المشكوك بمصداقيتها قد انكشفت على أنها ليست سوى غطاءٍ يخفي سعي الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه مصالح الهيمنة الإقليمية.